

الفعل الجمعي والتحويلات الاجتماعية بعد مرحلة التقويم الهيكلي بالمغرب

أ. لفر فار العياشي

جامعة القاضي عياض مراكش المغرب

تاريخ الارسال: 2019-07-26 تاريخ القبول: 2020-02-24 تاريخ النشر: 2020-09-30

الملخص:

أصبحت الجمعيات فاعلا أساسيا في صناعة القرار العمومي سواء في بعده الدولي و الوطني و المحلي , بهذا المعنى فالجمعيات هي تنظيمات وظيفية لها مجموعة ادوار اجتماعية , اقتصادية , سياسية أصبحت ظاهرة للعيان و لا يمكن تجاهلها ؟

لذا وجبت الإشارة الى أن الدراسة السوسولوجية للجمعيات ليست مجرد ترف فكري, و إنما هو نتاج لضرورة عامة نتيجة التحويلات الشاملة و الهيكلية التي أصابت الدولة و المجتمع . فالاهتمام السوسولوجي بالفعل الجمعي ينبع من قيمة وأهمية الجمعيات في النسق العام , و هو ما يمكن رصده في ابحاث توكفيل و ماكس فيبر حيث تحول الفعل الجمعي الى موضوع سوسولوجي قابل للدراسة و التحليل و التفكير , من ثم استخراج النتائج العلمية قصد توظيفها , لاسيما دراسة التحويلات الاجتماعية المرتبطة بنشأة و تطور الفعل الجمعي بعد سياسة التقويم الهيكلي 1983 بالمغرب .

كلمات مفتاحية : المجتمع المدني - التحويلات الاجتماعية - الدولة المعولمة- التقويم الهيكلي

Abstract:

The associations have become a key player in the decision-making process both in the international, national and local dimensions. In this sense, associations are organizations and functionaries that have social, economic and political roles that are visible and can not be ignored.

Therefore, it should be noted that the sociological study of associations is not merely intellectual luxury, and I am the product of a general necessity as a result of the comprehensive and structural transformations that have afflicted the state and society.

The sociological interest of the collective is derived from the value and importance of the associations in the general context, which can be observed in the Tocqueville and Max Weber research. The societal action is transformed into a sociological subject that can be studied, analyzed and disassembled.

Keywords: Civil society - social transformations - the globalized state - structural adjustment

مقدمة :

ينظر الى المجتمع المدني هو إطار عام لتوحيد جهود المواطنين، من أجل أنشطة مشتركة ووظيفية سواء بإمكانياتهم الذاتية او بشراكة مع إحدى مؤسسات الدولة او مؤسسات غير حكومية. غير أن هذا التحديد يشمل كل التنظيمات الاجتماعية مثل الأحزاب و النقابات و التعاونيات و النوادي و التنظيمات المهنية، وهو ما يفرض التركيز على الجمعيات-كجزء المجتمع المدني- من أجل تحديد موضوع البحث و حصر مجاله بهدف التحكم و الضبط . في ذات السياق تعتبر الجمعيات تنظيمات اجتماعية، لها طبيعتها و أدوارها و أنشطتها ورهاناتها الخاصة شبكة مصالحها و إكراهاتها . وهو ما أكدته تقارير مؤسسات الأمم المتحدة التي اعتبرت أن القطاع الجمعي أصبح شريكا في التنمية ، و قطاعا ثالثا إلى جانب الدولة و القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل .

بحسب مؤشرات الأرقام والإحصائيات المتوفرة (1)، و التي تبين أن القطاع الجمعي عرف تطورا كبيرا بالمغرب خلال السنوات الأخيرة نتيجة التحولات الكبيرة و المتسارعة التي مست الدولة و الاقتصاد و المجتمع لاسيما بعد سياسة التقويم الهيكلي التي نهجها المغرب .

فعجز الدولة ومؤسساتها على الإيفاء بتعهداتها؛ والقيام بوظائفها التنموية والاجتماعية نتيجة ضعف مردودية السياسات العمومية والمحلية المتبعة، وما نتج عنه من اختلالات واتساع دائرة الفقر (2).

إضافة إلى التغيرات المرتبطة بمسلسل العولمة و تغيير نمط ووظيفة الدولة المعولمة؛ حيث إعطاء الأسبقية لحرية رؤوس الأموال ورفع الحواجز الجمركية، والتخلي عن حماية الإنتاج الوطني ، وهامشية المسألة الاجتماعية وخصوصة المشاريع والمنشآت العامة، ورفع الدعم عن السلع الاجتماعية وتشجيع القطاع الخاص كلها عوامل ساهمت في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لاسيما الجمعيات في المجال الاجتماعي .

فالدولة المعولمة أصبحت فعاليتها ضعيفة في مواجهة المشكلات ذات الطبيعة الاجتماعية، لذا يعتبر البعض أن تشجيع تأسيس الجمعيات، هو قرار سياسي لمواجهة المشاكل و الاختلالات الناتجة عن انسحاب

الدولة و انحسار دورها في المجالات الاجتماعية.

الكثير من الآراء أكدت توظيف المجتمع المدني كآلية لتخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التقويم الهيكلي المطبقة بالمغرب منذ 1983؛ بحيث أصبحت الجمعيات إطارا وظيفيا يعبئ شرائح وقوى اجتماعية ، لكي تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل الناتجة عن تقلص دور الدولة في تلبيتها . هو الأمر الذي عبر عنه محمد جسوس حين اعتبر أن تأسيس الجمعيات بالمغرب يبرز بشكل جلي في ظل الظروف المرضية والباثولوجية التي تعرفها البلاد نتيجة برامج التقويم الهيكلي ، و في ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات العمومية لتغطية الحاجات الأساسية (3).

فأمام عجز الدولة عن تحقيق مجموعة من الالتزامات الاجتماعية ، لاسيما في المناطق المهمشة حيث تسود جملة إختلالات مجالية و إجتماعية ، بالمقابل تستحوذ مناطق معينة على أهم البنيات التحتية، وتستقطب أغلب الاستثمارات والتمويلات العمومية، وتجمع أغلب النخب الاقتصادية والسياسية والفكرية، في مقابل بقاء بعض المجالات الترابية تعرف الكثير من مظاهر الهشاشة والخصاص في كافة المجالات ومنها منطقة البحث .

فدراسة دور الجمعيات يعني مساءلة الدور السوسيو تنموي للقطاع الجمعي، الذي أصبح من الدراسات الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد ، خاصة أن التنمية أصبحت حقا ومطلبا ودوليا وفق المنصوص عليه في اعلان الألفية الثالثة لحقوق الإنسان، الذي اعتبر أن الحق في التنمية هو جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا 4 .

اشكالية البحث :

في ظل سيادة قيم الفردانية و البحث عن الحلول الفردية و بالرجوع الى الكثير من المؤشرات و الابحاث حول الحس التضامني عند المغاربة ، لدرجة ان نسبة التطوع بالدم لا تتعدى 1 في المئة ، و هو الامر الذي يطرح اشكالية البحث عن التحولات الاجتماعية و علاقتها بالفعل الجمعي بالمغرب ما بعد مرحلة التقويم الهيكلي كمرحلة صعبة تخلت فيها الدولة عن أوارها الاجتماعية و الرعائية مما فرض البحث عن بدائل لتغطية النقص الناتج عن الانسحاب المفاجئ للدولة و لا جهزتها من المجالات الاجتماعية و الخدمية .

إشكالية البحث تتعلق بطرح مجموعة أسئلة أساسية تشكل رؤية لمجموعة من المفارقة الحارة التي ترتبط بالممارسة الجموعية في ظل العولمة، ويتم تفكيك الإشكالية إلى سؤالين أساسيين :

السؤال الاول :

السؤال الاول : ماهي التحولات الاجتماعية التي مست الفعل الاجتماعي بعد مرحلة التقييم الهيكلي و انسحاب الدولة من القطاعات الاجتماعية ؟

السؤال الثاني : كيف يمكن تصور وجود فعل جموعي مؤسس على قيم اجتماعية في ظل هيمنة القيم الليبرالية ؟

ثالثا : منهجية البحث :

من أجل دراسة الموضوع و معرفة العلاقة بين الجمعية و أثرها على مستوى الرفع من مؤشرات التنمية بمجال البحث و خلال المدة الزمنية 2005 إلى 2015 قررنا الاعتماد على الأساليب المنهجية الآتية :

اولا /الأسلوب الوصفي التحليلي : لوصف وتحليل رؤية أفراد العينة لدور الجمعيات المحلية في تحقيق التنمية.

ثانيا /الأسلوب المقارن : للمقارنة بين الجمعيات المختلفة بين المجال الحضري و القروي و المراكز الصاعدة .

ثالثا /اعتماد المنهج الاحصائي :إستخدام المعطيات الرقمية والرياضية في معالجة و تحليل البيانات المحصل عليها بواسطة أدوات جمع المعطيات وذلك عبر المراحل الآتية :

أ. جمع البيانات لإحصائية من أجل انجاز الأهداف المراد تحقيقها من البحث ومعرفة أسباب تأسيس الجمعيات و نوع الأنشطة و فعالية الجمعيات ومؤشرات نجاح الجمعيات والفشل من من زاوية سوسيولوجية ب. عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

ج- تحليل البيانات.

د . تفسير البيانات من خلال تفسير ماتعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

إذا كان الإعتماد على المنهج الاحصائي و الوصفي أثناء جمع المعطيات فإن تفسيرها يحتاج إلى الإمكانيات النظرية و التفسيرية التي يوفرها المنهج النسقي .

رابعا / المنهج النسقي : إضافة إلى المناهج المعتمدة أعلاه فيمكن الاستعانة بخدمات المنهج النسقي حيث النظر إلى الظواهر المدروسة ليس من خلال بنيتها أو وظيفتها ابل من خلال اتساقها، أي النظر إليه كانساق.

فالمنهج النسقي يعمل على بناء نموذج من التفكير يتسم بالشمولية وقادر على دراسة التفاعلات الدينامية- وليس السببية -وإدراك الأنساق ليس باعتبارها مجموعات ساكنة، بل مجموعات متحركة .

فالتحليل النسقي يتطلب تحديد العناصر الأساسية لنسق الفعل الاجتماعي ، بمعنى أنه لا يكفي دراسة الجمعية كنسق مغلق معزول عن سياقه العام ، وإنما دراسته في ترابطاته الخارجية مع باقي مكونات النسق العام وفق نظرية الترابط الاجتماعي لنوبر الياس .

فالمنهج الإحصائي و الذي يعتمد على المعطيات الإحصائية المتحصل عنها بواسطة المسح الاجتماعي ،وبالاعتماد على أساليب جمع المعطيات مثل الاستمارة، فإن المنهج النسقي يساعدنا في إيجاد النموذج التفسيري لنتائج البحث .على اعتبار ان الفعل الجمعي يشكل جزءا من النسق الاجتماعي العام، يتبادل مع مكوناته التأثير المتبادل و التناسق، و يتأثر الفعل الجمعي بالبيئة الاجتماعية و بالمحيط الخارجي في نفس الوقت، و يؤكد المنهج النسقي على أن العلاقة ما بين النسق السياسي و النسق الاجتماعي العام هي التي تساعد الأول على القيام بوظائف التكيف و الضبط و التوزيع ، بما يحول دون اختلال النسق، كما يبين دور البيئة الاجتماعية -النسق الاجتماعي - في عملية اتخاذ القرار داخل الجمعيات باعتبارها انساق .

رابعا : عينة البحث و ادوات جمع المعطيات :

أولا : استخدام الإستمارة.

الإستمارة أداة من أدوات جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث ، بإعتبارها مجموعة من الأسئلة الهادفة توجه إلى رؤساء الجمعيات او من يمثلهم ، وإلى المنخرطين و المستفيدين الذين تم إختيارهم كعينة لموضوع البحث ،لذا فالإستمارة هي أداة من أدوات البحث العلمي والبحث السوسولوجي.وتعتمد الإستمارة على مجموعة من الاسئلة التي يطرحها من أجل الحصول على مجموعة من المعطيات الخاصة بالبحث .

و بخصوص موضوع البحث فقد تم إعتداد إستمارة موزعة على المحاور الآتية ⁵

ثانيا : الملاحظة و هي أداة مهمة لتجميع المعطيات نتيجة الملاحظة المباشرة من خلال حضور بعض أنشطة الجمعيات او حضور بعض اجتماعاتها مما ساعد على تكوين نظرة دقيقة من الداخل .

ثالثا :المقابلة.

الحصول على معلومات بشكل مباشر من الحالات المبحوثة وذلك بمقابلة الشخص المدروس وجها لوجه وتوجيهها لإستفسارات لهم والحصول على الإجابات المطلوبة وتسجيل الانطباعات.

رابعا: تحليل الوثائق والسجلات المكتوبة والتقارير الادارية والمحاسبية لعمل الجمعيات .

خامسا : تحليل المنشورات حول عمل الجمعيات و التي صدرت بالمواقع الإلكترونية او بالصحافة الورقية .

سادسا : عينة البحث.

يغطي مجال البحث عينة من الجمعيات العاملة بالإقليم ، ولا سيما الجمعيات العاملة سواء بالوسط الحضري او الوسط القروي او بالمراكز الصاعدة،ونظرا لكبر حجم مجتمع البحث والذي يشمل حوالي 2100 جمعية بحسب المعطيات الرسمية لسنة 2013 لذا سيكون من اللازم اختيار عينة للبحث نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة. سيتم اعتماد العينة العشوائية

الطبقية لتمثيل مجتمع الدراسة و قد تم تحديد حجم العينة في 5 اي 105 جمعية موزعة على ثلاث مجالات سوسيوإقليمية :

50 جمعية من العالم القروي العالم القروي

50 جمعية من العالم الحضري.

5 جمعيات من المراكز الصاعدة .

تعتبر عملية إختيار العينات في البحث العلمي من الخطوات الأساسية التي تسهم في جمع بيانات ومعلومات عن مجتمع البحث الأصلي/ جمعيات الإقليم ، ومن ثم تحليل النتائج.

نتائج البحث :

اولا : خصائص الفعل الجموعي بعد تطبيق سياسات التقويم الهيكلي

1-1 : العمل الجموعي و فقدان خاصية التطوع .

من النتائج المتوصل بها 6 يتضح أن العمل الجموعي بمجال البحث لم يعد عملا تطوعيا ، وهو مؤشر على تحول عميق مس جوهر الفعل الجموعي، سواء الأنشطة الكبرى المرتبطة بتدبير مجالات الرعاية الاجتماعية او الأنشطة الرياضية و حتى أنشطة الجمعيات الصغيرة و المحدودة و التي أصبحت تركز على الأنشطة المؤدى عنها(7).

فالخدمات المؤدى سواء كانت يومية او موسمية يعكس تحولا جوهريا ومساسا بجوهر العمل الجموعي المؤسس على التضامن و التطوع.

وفق المؤشرات المحصل عليها أصبح الحديث عن مفهوم التطوع و المجانية أصبح امرا متجاوزا ، وهو ما يؤثر على هيمنة منطق القيم الربحية و المصلحة الخاصة على حساب العمل التطوعي، وهو مؤشر دال على عمق التحولات المتسارعة في زمن العولمة، وهيمنة وطغيان المنطق الحسابي المؤسس على المردودية ، حيث فعالية العمل الجموعي تقاس بأثره الملموس و نتائجه الواقعية و المباشرة في شكل خدمات لكنها خدمات لا تقدم مجانا.

فمفهوم المجانية لم يعد تصورا سليما بالنظر إلى حقيقة الواقع الفعلي، فالعمل الجماعي أصبح عملا نفعيا يهدف إلى تحقيق عوائد مادية ملموسة وأنية، و بناء شبكة من العلاقات تتيح له التمتع داخل الفضاء الاجتماعي بما يضمن حياة بعض الامتيازات الاجتماعية (8) او المادية، او حتى الامتيازات السياسية حين يتعلق بالجمعيات المسيسة (9).

فالنقل المدرسي و دور الرعاية الاجتماعية و تصفية الدم و التعليم الأولي و الأنشطة التربوية والاجتماعية و الحقوقية و الثقافية و الترفيهية و الرياضية و المشاريع المذرة للدخل كلها أنشطة وجدت من أجل الآخرين ، لكنها خدمات مدفوعة الثمن اي ان المستفيدين من هذه الخدمات يؤدون مقابلا ماليا من اجل الاستفادة او يتم إعتبار المنخرطين خزانا انتخابيا. على اعتبار أن الجمعية تشكل أداة فعل سياسية و انتخابية لا تقدم خدماتها بالمجان ، و أنها أداة وظيفية لخدمة مشروع سياسي او فئوي.

فمثلا إنتشار مشاريع التعليم الأولي او التعليم قبل المدرسي يؤثر على مجموعة من التحولات الأساسية في مجال القيم و شبكة العلاقات الاجتماعية لاسيما بالعالم القروي، من بينها انتشار قيم الربح و ايجاد حلول مؤقتة لبعض الشباب العاطل عن العمل .

فحتى الجمعيات الكامنة و التي لم تستطع تجديد مكاتبتها و البالغ عددها حوالي 420 حسب المعطيات المتحصل عليها من نتائج البحث . يمكن اعتبارها جمعيات بمثابة احتياط استراتيجي في افق توظيفها في الزمن الانتخابي .

فالجمعيات التي تشتغل بمجال التعليم الأولي تحقق عائدا ماليا، حيث أن استفادة الأطفال لا تتم بشكل مجاني ، و إنما بمبلغ شهري يتراوح ما بين 50 و 70 درهما شهريا بالعالم القروي، و هو ما يعني أن الجمعية تحقق عائدا شهريا قد يصل إلى 5000 درهم شهريا (10). نفس الأمر بالنسبة للجمعيات المسيرة للماء الصالح للشرب حيث يتم إنتاج الماء عن طريق مضخات مائية و توزيعه على المنخرطين عبر شبكة توزيع و عن طريق العدادات الفردية بحيث تتراوح تكلفة الاستهلاك ما بين درهمين إلى ثلاثة دراهم للمتر المكعب من الماء .

الواقع الفعلي للعمل الجماعي يكشف ان الجمعيات و العمل الجماعي فقد مبدأ التطوع المؤسس على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

- أ- مبدأ الحرية الفردية .
 ب- مبدأ التطوع الاختياري .
 ج- مبدأ المشاركة الارادية .

لا يمكن الحديث عن وجود فعل جمعي دون وجود الشروط و المبادئ الثلاثة أعلاه لان الفعل الجمعي هو فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته , اي نتيجة رغبة خاضة وذاتية بعيدا عن اية ضغوطات او اكراهات واقعية او يومية , وهو ما يعني استبعاد كافة الجمعيات المؤسسة على اعتبارات قسرية و لظروف قهرية .

فالحرية هي فعل مواكب و شرط أصلي للانخراط و الاستمرار , فالمنخرط يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته، وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعية وعلى أنشطتها ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الإنضمام إلى الجمعية، بل كذلك في الانسحاب من الجمعية .

فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان ، وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عرضية بل هي مشاركة كيفية ونوعية تقتض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب .
 حتى الجمعيات التي لم تستطيع تقديم خدمات ملموسة فإنها تلجأ إلى الاساليب الاحتجاجية كطريقة لإثبات نفسها او من إعتماها كورقة ضغط لجهة سياسية، او من أجل تسويق صورة ايجابية عنها أنها جمعية تقف دائما بالقرب من المواطن وتتبنى قضاياه وتدافع عن مشاكله (11). من أجل تكوين رصيد إنتخابي.

فالعمل الجمعي لم يعد مؤسسا على العمل التطوعي بإعتباره فعلا حرا وبدون مقابل موجه للآخرين و لصالحهم (12)، وبإعتباره النشاط الذي لا يحقق ربحا .

وإن كان مفهوم التطوع يطرح الكثير من الإشكالات السوسيولوجية والفلسفية أن اعتبرنا التطوع كواجب أخلاقي على الفرد اتجاه الآخرين في إطار ما سمي في الفكر الفلسفي بالغيرية الايجابية (13)، وهو ما يجعل بناء علاقات ايجابية مع الآخرين و للآخرين هو واجب سياسي

و أخلاقي على الفرد اتجاه الآخرين لذا اعتبر جيرارد ميسنيل Gerad Mesnil لا يمكن تخيل عمل جماعي بدون تطوع، بحكم أن التطوع هو الذي يمنح الفعل الجماعي هويته و أصالته، فغياب التطوع عو غياب للعمل الجماعي في نظر مسنيل.

غير أن انتشار قيم النفعية و مبادئ السوق و انتصار القيم الفر دانية قد أثرت على العمل الجماعي كفعل مؤسس على قيم التطوع من أجل الآخرين ، حيث أصبح أداة لتحقيق بعض المكاسب و الامتيازات سواء للمسيحي الجمعية او المستفيدين من خدماتها .

فالتطوع هو تصريف فائض الجهد الذاتي نحو الآخرين ولصالحهم، و إثثار مصلحة الآخرين على مصلحة الذات، مع إستحضار أن الغيرية و التضحية من أجل الآخرين هو فعل ديني يجد سنده في القيم الإسلامية من خلال مفاهيم : الصدقة و الإيثار و الصبر و الرحمة و مساعدة المحتاجين و التكفل باليتم و رعاية عابري السيل و غيرها من القيم الأخلاقية التي تدعو إلى فعل إيجابي مع الآخر ، فالمتعبد المحبوب إلى الله هو الأكثر خدمة و مساعدة لعباده . فرغم كثافة هذه التوجيهات الدينية فإن نتائج البحث كشفت ضعف الوازع الديني و هيمنة البعد النفعي خلال الفعل الجماعي.

فأغلب الأنشطة الجموعية هي أنشطة غائية، و أن أكثر من 97 في المئة من أعضاء الجمعيات لا يؤدون ثمن الإنخراط ، وهو مؤشر دال على مسيري الجمعيات لا يملكون ثقافة التطوع ، او أنه لا يجدون ما يتطوعون به.

يسجل وجود الكثير من الأعمال الاحسانية و الخيرية لكنها تتم بطريقة سرية لأسباب دينية او سياسية، بعض المحسنين يرفضون الافصاح عما ينفقون اقتناعا أن الصدقة لا يجب كشفها و اشهارها، في حين بعض افراد الجمعيات المتنوعة من جمعيات العدل والاحسان يقومون بأنشطة خيرية في إطار سري (14).

يبدو أنه خلال نتائج البحث أنه يصعب الحديث عن التطوع و التضحية و التضامن من أجل الآخر، بقدر ما يكون الإنتماء إلى الجمعية هو إنحياز للذات و لمصالحها سواء في بعدها الفردي او بعدها الجماعي حزب او جماعة.

فمفهوم التطوع من أجل الآخر كقيمة تضامنية ربما يصعب القبول بها في زمن القيم الربحية الناتجة عن هيمنة قيم العولمة، لاسيما أن قيم الخير و التضامن و التضحية من أجل الآخر تستند إلى أسس دينية و أخلاقية ترتبط بالسرية، لأن الإحسان في المنظور الديني ينبغي أن يكون لوجه الله دون رياء أو إشهار .

إذا كان التطوع هو أساس العمل الجمعي، أن اعتبرنا أن التطوع هو فعل إرادي و حر لا تتحكم حتميات الضرورة الاجتماعية ،فإن هذا التصور لم يعد صالحا لأن الانخراط بالعمل الجمعي كان نتيجة الإكراهات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية مابعد سياسات التقويم الهيكلي ،وهو الأمر الذي دافعت عنه فاطمة المرنيسي حين اعتبرت أن أجيال ما بعد التقويم الهيكلي،و الذي طبقه المغرب سنة 1983 وجدت نفسها مطالبة بتحمل مسؤوليتها كاملة في الانخراط في تدبير الشأن العام، و عبر تأسيس جمعيات غير حكومية و تنوع مجالات تدخلها من أجل تجاوز الأزمة المجتمعية (15).

ربما يصعب الحديث عن قيم التضامن والغيرية و التضحية في زمن العولمة المؤسس على قيم الربح و المال و المنفعة الشخصية و الإغلاء من الأنانيات،وهو ما يجعل الترافع عن قيمة التطوع كأساس للفعلا لجمعي أصبح أمرا معقدا يصعب إثباته، مما يفرض نوع من المراجعة و التفكير في إعادة صياغة مفهوم جديد للجمعية و للعمل الجمعي بناء على التغييرات المتسارعة،و التي مست الدولة و المجتمع و كل مؤسساتهما نتيجة هيمنة ثقافة العولمة المؤسسة على قيم الربح و المنافسة و الإغلاء من قيم الفردية .

هي نفس النتائج التي خلص إليها الباحث الإقتصادي بتنام في دراسته المعنونة بلعبة البولنغ الأخيرة. حيث إنزياح الناس نحو التشتت و البحث عن اللذة الذاتية و الخاصة على حساب قيم التعاون و الغيرية .

يبدو أن الإنخراط في الجمعية هو إنخراط من أجل الذات لتحقيق ما عجزت عن فعله و إنجازها ، و ليس من أجل الآخر لبناء علاقات إجتماعية جديدة مؤسسة على المشاركة في نفس الأهداف و اقتسام نفس الرؤية و نفس الميول مثلا نجد جمعيات مهنية و أخرى ثقافية و أخرى رياضية .

فكل شخص ينخرط في الجمعية التي تحقق له احتياجاته سواء المادية او الاجتماعية من أجل تحقيق ما يحتاج له او تعويض ما ينقصه، وهو ما أكدته نتائج البحث أن سكان الاحياء الميسورين بالمدينة لا ينخرطون في العمل الجماعي، و يعيشون حياتهم الاجتماعية في شبه عزلة اجتماعية .

بهذا ، تكون الجمعية حين تكون الحاجة اليها ،لذا فهي بنت الأزمة الناتجة عن حالات الخصائص الذي يشعر به منخرطو الجمعية. التطوع كما اتفق عليه دوليا هو تخصيص بعض من وقت الإنسان الخاص من أجل عمل عام عبر التزام اخلاقي و ليس التزام وظيفي، مادام العمل الجماعي هو فعل مجاني وبدون مقابل. لذا نسجل أن دوافع العمل التطوعي متعددة وأهمها الدافع الديني ينبع من إحساس الإنسان بالواجب تجاه مجتمعه وتجاه البيئة التي تحيط مصداقا لقول لقول الله تعالى (ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم)سورة البقرة.

غير أن المفارقة الكبيرة و التي كشفتها نتائج البحث أن اغلب الجمعيات التي تعتمد الأساس الديني و الإسلامي لبناء فعل جماعي تمارس عملها بشكل سري، فالتطوع باعتباره تضحية من أجل الآخرين هو قيمة دينية بإعتباره تضحية بالنفس من أجل الآخرين ، و من أجل القيم الدينية(16)، غير أن هذه الجمعيات تمارس عملها سرا ،وهو مؤشر على أن الدولة تريد جمعيات تمارس التطوع بناء على مرجعيات غير دينية ،وهو ما يطرح اشكالية عميقة تتحدد حول اساس التطوع و العمل الجماعي بين المرجعية الدينية و اللادينية .

1-2 : العمل الجماعي هو نتيجة أزمة و مؤشر على وجود أزمة .

بحسب نتائج البحث يتضح أن الجمعيات و تأسيسها مرتبط بتدبير أزمة ما، و معالجة اختلالات سواء مجالية او اجتماعية ،و يمكن رصد ملامح هذه النتيجة من خلال المعطيات التالية:

فالعمل الجماعي بالمجال القروي مثلا يلامس مناطق الخصائص و المجالات التي لم تلامسها السياسات العمومية، و هو ما أشار اليه محمد جسوس حين اعتبر أن أهمية الجمعيات اليوم تبرز بشكل جلي في ظل ظروف المرضية او الباتالوجية التي تعرفها البلاد نتيجة

لبرنامج التقييم الهيكلي، وفي ظل العجز العام الذي بدأت تعرفه العديد من المؤسسات الاجتماعية العمومية في تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين (17).

وهو ما أكدته نتائج الفرضية الأولى من البحث حيث التأكيد على أن سبب و دواعي تأسيس الجمعيات يكون لأسباب موضوعية وذات طابع وظيفي، فتأسيس الجمعيات يكون بناء على نقص البنيات التحتية أو ضعف الخدمات مثل توفير الماء الصالح للشرب بالعالم القروي، إنجاز مسالك طرقية وفك العزلة، التعليم الأولى و محو الأمية، أو من أجل توفير دخل قار بالنسبة للأسر التي تعيش عتالة أو صعوبة في الحصول على عمل.

فتأسيس جمعية بالوسط القروي هو إعلان عن خصائص ما، ومؤشر على وجود أزمة معينة، وهي معطيات يمكن إستيعابها أن استحضرننا طبيعة ووظيفة الدولة المعولمة، حيث أصبح المغرب يعيش ظروفا اقتصادية صعبة، نتيجة تبني سياسة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، التي توصي في مجملها بتقليص نفقات الدولة في مجال القطاع الاجتماعي العمومي مع العمل على الانسحاب من هذا الأخير في أفق خصوصته .

هو الأمر الذي دفع بالدولة إلى تشجيع المجتمع المدني على خلق جمعيات تنمية قصد تخفيف العبء عنها، من خلال انخراط فعاليات المجتمع في تحمل حزم من المسؤولية الاجتماعية بخصوص المطالب و احتياجات المواطنين، مادام أن إمكانيات الدولة لن تسعفها في تقديم كل ما يتطلبه الوضع التنموي في هذا المجالات التربوية، التي تعرف نسبة كبيرة من الفقر لاسيما العالم القروي .

إضافة إلى أزمة الخصائص في البنيات و الخدمات الأساسية فإن ميلاد الجمعيات يعبر عن حالة من الإنشقاق و الانهيارات داخل البنيات الاجتماعية القديمة، لاسيما الأسرة و القبيلة و الجماعة و ذلك نتيجة التحولات الاقتصادية و السياسية المتسارعة إضافة إلى تطور وسائل الاتصال الجماهيري و التقني، فحتى العالم القروي أصبح جزءا أساسيا من العالم نتيجة هيمنة و اكتساح الهواتف الذكية و الأنترنت، و شبكات الاتصال بكل المجالات بما فيها العالم القروي مع ارتفاع منسوب الوعي. كما سجل البحث أن أغلب الجمعيات لا تتوفر على مقرات خاصة بها تمنحها الاستقلالية و الاستمرارية في أداء مهامها حيث أظهرت النتائج أن 29% من الجمعيات لا تتوفر على مقر خاص؛ وهي نسبة وإن كانت غير مرضية؛ فهي تبقى أقل بكثير

من نصف مجموع عدد الجمعيات المحلية بالمنطقة، مقارنة بالمعدل الوطني للخاص بالجمعيات التي لا تتوفر على مقر خاص لها كما أبانته نتائج البحث الوطني حول الجمعيات غير الربحية بالمغرب، مقابل 48% من الجمعيات المستجوبة لها مقرها الخاص وهي تقترب من النسبة الوطنية (49%) 18

هذه التحولات المتسارعة ساهمت في بروز تنظيمات اجتماعية جديدة تتماشى و التحولات الاجتماعية ، ومنها الجمعيات كإطار اجتماعي للفعل و الحوار و التواصل بديل عن المؤسسات الاجتماعية التقليدية، نتيجة تعقد الإكراهات وتنوعها و غياب مساحات الحوار داخلها بسبب الانشغالات الخارجية و اكراهات اليومي و هيمنة وسائل الاتصال الاجتماعية .

الحياة الاجتماعية لاسيما بالوسط القروي كانت مؤسسة على إيقاع محدد و مضبوط خاضع لسلطة الأب او الأخ الاكبر، حيث يتم التحكم في كل الأمور الخاصة بأفراد الأسرة بما في ذلك اللباس و الأكل و الزواج والعمل. فكان إيقاع الحياة بسيطا خاضعا لترتيبات و قيم الزامية مؤسسة على المشاركة، فالحضور وقت تناول وجبات الاكل لاسيما وجبة العشاء تشكل مناسبة لمناقشة الامور العائلية و مشاكلها. كما كان يشكل سقوط المطر ويوم السوق الأسبوعي فرصة للراحة و الحوار و التواصل بين افراد الأسرة.

لكن من ظهور شبكات التواصل و التحولات الاجتماعية المتسارعة مثل خروج المرأة للعمل، و تفكك الاسر نتيجة الطلاق او تزايد الاسر النووية جعل الجمعية تشكل إحدى البدائل للممارسة الحوار و النقاش العائلي و الاجتماعي خارج فضاء الأسرة.

2 : الجمعية كفضاء اجتماعي لفهم طبيعة التحولات الاجتماعية .

يعتبر العالم الاجتماعي المعاصر الفرنسي "رونيه غاليسو" أن الإنتقال من دراسة الحركات الاجتماعية إلى البحث في الحركات الجمعية أصبح سمة العصر، حيث يعتبر أن الحركات الاجتماعية التي كانت تركز على المطالب الكبرى سواء الاقتصادية والمهنية والمادية، أما اليوم فقد ظهرت تنظيمات اجتماعية جديدة تتميز بالأفعال الاجتماعية خارج الفضاء الإقتصادي والإنتاجي.

تأسيس الجمعيات يعكس تحولا مجتمعيًا حاصلًا في طبيعة العلاقات الاجتماعية و تغير نسق القيم المحمولة داخل المجتمع .

فدراسة الجمعيات يتيح لنا فهم شبكة العلاقات و التفاعلات القائمة و أشكال السلط الاجتماعية ، و تراتبيتها لأن الجمعية هي تنظيم إجتماعي لها قوانينها الداخلية و لها حياتها الخاصة، هدفها الأساسي هو بناء سلوكيات تضامنية رغم وجود توترات داخلية وخارجية تحيط بعمل الجمعية (19)؛ بمعنى أنه في بعض الأحيان تشكل الجمعية إطارًا لتدبير للصراع و التوتّر نتيجة تعارض مصالح أفراد الجمعية .

حيث يصبح كل فعل داخل الجمعية هو نتيجة تفاوض بين منخراطي الجمعية و نتيجة لموازن القوى داخلها لإيجاد حل لمشكلة ما، و تحقيق هدف ما يكون مشتركًا و مقبولًا لدى الجميع .

بمعنى أن كل فعل تصدره الجمعية هو نتاج لجملة من التفاعلات سواء بالخضوع المفروض من طرف الطرف الأقوى بالجمعية وفق ما سبقت الإشارة إليه في الإطار النظري و الخاص بنظرية الفاعل الإستراتيجي، أو عن طريق التوافق بين كل مكونات الجمعية أو أغلبها .

يمكن القول أن الجمعية كإطار للفعل تشكل مساحة مناسبة للحوار و النقاش و التعبير عن الاختلاف وممارسته، و حتى فرصة للتعبير عن الذات في ظل وضع إجتماعي تعيش فيه المؤسسات التقليدية نوعًا من الانحسار .

فالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة أصبحت شبه باردة نتيجة التحولات المتسارعة، ومنها إنتشار و سائط التواصل الاجتماعي نتيجة التدفق الاعلامي وثورة المعلومات (20)، من خلال تعدد الفضائيات وماتعرضه من منتج اعلامي لا يراعي خصوصية الواقع المعيش . إضافة إلى تغير منظومة القيم وإنتشار القيم الفردية و هيمنة ثقافة الاستهلاك، مما نتج عنه اعادة تشكيل وعي جديد يرتبط الفرد بأسلوب حياة قائم على القيم الفردية و الاستهلاك و البحث عن الحلول الفردية .

أن الانخراط في الجمعيات يكشف أنها - الجمعية - احد وسائل إثبات الذات و تحقيق الحرية المفقودة داخل المؤسسات التقليدية، لأن العمل الجماعي يتأسس على قيم المواطنة، حيث

التعامل مع الفرد ككائن مستقل بعض النظر عن إنتماءاته القبلية والدينية والعرقية، مما يجعل الجمعية نتيجة فعل تعاقد ي بين مجموع إرادات الحرة و بشكل إرادي ،و ليس نتيجة الخضوع لقوة قهرية تفرض من اعلي بواسطة قوانين ونظم واساليب تستمد قوتها من الماضي، كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الجماعة و القبيلة و الأسرة بإعتبارها تنظيمات قهرية .

فالانخراط في الجمعية يبدو مبدئيا هو انخراط حر من أجل تحقيق أهداف مشتركة، هو الأمر الذي يعينان الفعل الجماعي مؤسس على حرية و استقلالية المواطن. بحيث يصبح للأفراد الحرية في الانتماء للجمعية التي ينخرطون فيها بعيدا عن كل الإكراهات الاجتماعية ، و إن كانت حرية شكلية مادام البحث عن الانتماء هو بحث من أجل الحاجة إشراك المواطنين في جميع المشاريع هو أكثر من ضروري لأنه ضمان النجاح ²¹ 22 .

أن ظهور الجمعيات كأشكال جديدة للتنظيمات الاجتماعية يتزامن مع تداعي التنظيمات المجتمعية الشمولية و القهرية المؤسسة على الاعراف ،وهو ما يعني أنها إطار سياسي و إجتماعي تابع للنظم الليبرالية المؤسسة على الحرية الفردية .

فالجمعية هي نظام إجتماعي ابن النظام الرأسمالي .وبذلك يدرك الفرد ذاته كشخص بعد التحرر من بنية العائلة ومايرتبط بها من أدوار تتعلق بالهوية الجنسية. ويصبح تحقيق احتياجاته أولى الأولويات ولوعلى حساب عائلته او على الأقل خارجها ،حيث يجد الفرد ذاته من خلال إختياراته و إختيار نوع الجمعية ونوع المهمة التي يرغب في تأديتها بعيدا عن سلطة الاكراه و التوجيه. وهو ما يفسر تعدد الجمعيات و اختلاف أهدافها حيث سجل بمجال البحث اكثر من 51 نوع من الأنشطة الجمعوية(23) .

بعض السوسولوجيين يعتبرون أن المجتمع المغربي قد ولج إلى مرحلة أفول الواجب المجتمعي، من خلال إنتشار القيم الفردية و تهميش القيم التضامنية. وما يؤكد هذا الاتجاه هو انتشار مؤسسات رعاية المسنين و الأطفال المتخلى عنهم بالإقليم ،وهي مفارقة قيمة لم يقبلها المجتمع السريعي بسهولة نظرا لهيمنة الثقافة المحافظة،و التي تعتبر عدم رعاية الآباء هو ذنب لا يمكن التسامح معه،حيث يتم نبذ و عدم التعامل مع كل من يثبت في حقه أنه عاق لوالديه (مسخوط الوالدين)، لأن الآباء و الأجداد يشكلون رمزية داخل الأسرة سواء في الوسطين الحضري والقروي.

فمهمتهم - الآباء الأجداد - الأساسية هي الحفاظ على التراث و التقاليد و نقلها إلى الجيل الجديد، بما يتيح الحفاظ على الموروث الثقافي /إعادة الإنتاج الثقافي و القيمي،إنها ثقافة احترام الكبار و بالتالي ترسيخ البعد التضامني العائلي والانتماء الجماعي للأسرة،غير أن هذه المنظومة أصبحت تتلاشى و تعرف مجموعة من الانشقاقات نتيجة انتشار قيم الفردانية المرتبطة بنمط قيمي مغاير نتيجة التحولات السوسيو- اقتصادية،والعمرانية التي أصبحت تطبع الأسرة المغربية في تحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية.

فانتشار ظاهرة التخلي عن الإباء و الأجداد و بداية تقبل وجود مؤسسات للرعاية الاجتماعية كمؤسسات جديدة تخالف القيم الاجتماعية الدينية المحافظة ،هو مؤشر دال على طبيعة التحولات في مجتمع محافظ الذي بدأ يفقد خصوصيته،والإنتقال إلى مجتمع مفتوح مشبع بالتناقضات الناتجة عن التحولات المتسارعة و العمل على التعايش معها .

كما أن مؤسسة الأطفال المتخلى عنهم تؤثر أن المجتمع بدا يقبل فكرة و جود اطفال خارج مؤسسة الزواج، وهو تحول كبير في القيم الاجتماعية يكشف حجم التحولات الاجتماعية في المجتمع محافظ كان لا يتسامح مع كان يسميه " الخروج عن شرع الله " او اطفال الشوارع وهو موضوع يستحق النقاش في دراسة مستقلة .

فجمعيات المسنين او جمعيات الأطفال المتخلى عنهم تمنح الباحث السوسيولوجي أداة مهمة و فعالة لادراك حجم التحولات و طبيعتها مما يساعد في تحليل عميق للظواهر الجموعية باعتبارها ظواهر إجتماعية . فوجود جمعيات تهتم بهذه المجالات الخاصة برعاية المسنين او دور العجزة و كذا جمعيات الأطفال في وضعية صعبة، او المتخلى عنهم يكشف أن الجمعية أصبحت مؤسسة تقوم بما ترفض القيام به المؤسسات الاجتماعية التقليدية .

كما أن النتائج التي ثم التوصل إليها تكشف تقلص هامش دور "الجماعة" بمدلولها السوسيولوجي لصالح مهام الجمعيات و ما يقوي هذا المعطى هو مؤشرات التحول داخل المجال القروي . لذا ، فمركزية الفقيه او الطالب قد تقلصت إلى ابعد الحدود حيث لم يعد له دور سوى إمامة الناس، ولم تبق له باقي الأدوار التي كانت في السابق بإعتباره المعلم الأول بالقرية،و أنه

صاحب الفتوى و أنه الحكم بين الناس في خلافاتهم و نزاعاتهم الدنيوية .

فدور الفقيه لم يكن محصورا داخل الكتاب القرآني، بل امتد إلى بيوت تلاميذه، فقد كان سلطة حتى في غيابه حيث يقوم الاباء باخافة ابناءهم في حالة ارتكاب فعل غير مقبول بادعائهم أنهم سيخبرون الفقيه بما فعل الابناء (24). فالفقيه - إضافة إلى مهمة تحفيظ الأطفال القرآن الكريم و تربيتهم و معاقبة كل من خالف القواعد والاداب العامة حتى ولو كان الأمر في المنزل - كان يتقن دور الخياطة التقليدية و كان يعلم احد الأطفال الكبار طريقة الخياطة عن طريق مساعدته / البرشمان .

فإنهيار مؤسسة الفقيه / المربي والمدرس و الحكم تعني أن سلطة تقليدية قد أنهارت، وحلت محلها قيم معولمة تتجسد في اللغة ونمط اللباس ونمط الاستهلاك و وسائل التعلم . من خلال هيمنة و اكتساح التعليم الأولي المسير من طرف الجمعيات حيث يتم تعليم الأطفال تعليما عصريا مبني على القيم الجديدة حيث تأخذ الرياضيات و الفرنسية الصحة الأكبر و أصبح تدريس القرآن حصة ثانوية .

كما ان المسجد و الفقيه كانت له مكانة رمزية كبيرة يتم اللجوء اليه في اللحظات الصعبة لاسيما في وقت انحباس المطر ، حيث يقوم الفقيه ببناء على طلب سكان القبيلة باختيار أطفال دون البلوغ لهذه المهمة مقتبسا مما أثر عن الترغيب في مشاركة الأطفال الذين لم يبلغوا الحلم في صلاة الاستسقاء وتضرعهم إلى الله أن يسقي عباده وبهيمته والأرض والحرث فهم في هذه السن موطن البركة يسمع الله دعواتهم ويرحم بهم من يشاء لأنهم لا يرتكبون من الذنوب ما قد يرتكبه البالغون وهم لا يسألون عما قد يرتكبونه من ذنوب لأنهم لم يبلغوا سن التكليف .

فالسرخ و الكراك واللوحه و الحصيرة و المحضرة و الأربعائية و التخراج و الصلصال كلها مفاهيم أندثرت (25)، و حلت محلها قيم جديدة ومعولمة.

إنهيار سلطة الفقيه كسلطة تقليدية محافظة و غياب الكتابات القرآنية تعكس أن هناك تحولا اجتماعيا عميقا في بنية المجتمع القروي المحافظ، و إستبدال القيم التقليدية الشعبية المحافظة بقيم جديدة وهي القيم الليبرالية حيث الرغبة في تعلم اللغات الاجنبية والحساب بدل تعلم القرآن، كما أن هناك تحولا في هرمية السلطة الاجتماعية ، حيث إنتقلت السلطة من

"الجماعة" المجسدة في اعيان القبيلة و الفقيه إلى الجمعية كتنظيم حدائي عقلاني، يستمد مقوماته من حرية الأفراد و قناعاتهم و ليس من العادات و التقاليد الاجتماعية .

يبدو أن أهم مظهر من مظاهر التحولات الاجتماعية هو الانتقال من الجماعة (بتسكين الجيم) إلى الجمعية كتنظيم مؤسس على قيم العقلانية و الحوار و الفعل الطوعي المشترك. إضافة إلى انحسار دور الفقيه كسلطة دينية و دور شيخ القبيلة او شيخ الدوار كسلطة إجتماعية . و لم تعد له سلطة فعلية مع ظهور قوى جديدة و المتمثلة في المنتخبون و ممثل السلطة المحلية و رؤوساء الجمعيات.

القبيلة باعتبارها مجموعة من الأفراد و العائلات ينقسمون الشعور الجماعي بالإنتماء إلى اب واحد حقيقي او خيالي (26) و"الجماعة" هما تنظيمات اجتماعية مغلقة مؤسسة على القرابة و الدم، اما الجمعية فهي لا تتأسس على عامل القرابة او الدم والجوار، و إنما تتأسس على معيار وظيفي من خلال نوع الخصائص و حدة الأهداف المنشودة.

فالانخراط بالجمعية أمر مفتوح امام الجميع، و مسموح به للجميع شريطة إحترام قانون الجمعية، التي تعتبر كنسق إجتماعي و تنظيمي مؤسس على علاقات سلطة من أجل إعداد سلوكات موجهة لخدمة الآخر، في إطار من التعاون و التضامن بناء على احتياجات منخراطي الجمعية . كما يمكن تسجيل ملاحظة أن درجة الانفتاح مختلفة بحسب الوسط ففي المجال القروي نجد أن انخراط بالجمعية يكون على أساس ترابي، حيث غالبا ما يكون منخراطو الجمعية ينتمون لنفس الدوار، عكس مجال اشتغال الجمعيات بالوسط الحضري التي تأسس على معيار وظيفي و ثقافي، ما يؤكد هذه النتائج هو أن عدد مجالات اشتغال الجمعيات بالوسط الحضري يتجاوز 45 مجالا (27)، في حين مجالات جمعيات العالم القروي لا تتعدى 6 مجالات . لذا يمكن القول أن الجمعية كائن إجتماعي تتنفس هواء المجال الذي تنتمي اليه، و تعبر عن احتياجاته و خصائصه، مما يقود إلى استنباط الفكرة الآتية : أن الجمعية يمكن اعتبارها أداة سوسيولوجية لمعرفة خصوصية المجال الاجتماعي الذي تنتمي اليه .

3 : الجمعية تنظيم إجتماعي غير مستقل: نتائج البحث أكدت أنه يصعب الحديث عن الجمعيات كإطار إجتماعي محايد ز له استقلالته النسبية ،و إنما هي إطار إجتماعي سياسي مفتوح يحمل توجهات ورهانات مكوناته، فالجمعيات عبارة عن فضاء مفتوح و مراقب في

الوقت ذاته. فهي فضاء إجتماعي مفتوح امام إنخراط الجميع ودون شروط مسبقة فقط التقيد بأهداف الجمعية و قوانينها الأساسية .

فالجمعيات تشكل فضاء إجتماعيا للحوار و النقاش و تبادل الاراء والاختلاف،وتقديم الاقتراحات والبدائل و البحث عن الحلول الممكنة لما يحتاجه منخرطو الجمعية، وهو ما يجعلها إطارا سياسيا بامتياز أن اعتبرنا أن السياسة في عمقها هو تكوين مواطن نشط وإيجابي متفاعل مع قضايا مجتمعه .

لذا ، فهي إطار اجتماعي للتفاعل و الاختلاف والتعدد مما يقود إلى إعتبار أنها فضاء مفتوح للممارسة الفعل السياسي،على إعتبار أن الإنسان هو حيوان سياسية لا يستطيعون أن يحققوا ذواتهم الا في المدينة (28).

أن يكون الفعل الجماعي فعلا سياسيا معناه أن يكون فضاء مفتوحا امام الجميع، و إطارا للحوار و النقاش و تدبير الاختلاف وهي امور يمكن ملاحظتها في الفعل الجماعي بالمجال الحضري،مما يعني استبعاد المجالات القروية المغلقة وذات البنية القبلية المغلقة حيث سيادة تضامن مغلق. وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الأمريكي روبرت بوتنام "التضامن المظلم.فترسيخ ثقافة المجتمع المدني في سلوك الأفراد هو عملية بناء اجتماعي و سياسي، في الوقت ذاته عبر ممارسة يومية تمارس داخل الإطار الجماعي من أجل غرس قيم المواطنة الإيجابية .

أهم ما تتيحه الممارسة الجموعية هو تكريس قيم الديمقراطية من خلال الحوار و النقد و المساءلة و المشاركة في اتخاذ القرارات- نظرية الترابط الداخلي لنوبير اليأس(29)-،رغم وجود الكثير من الاختلالات بسبب عدم احترام مواعيد الجموع العامة وتكريس ثقافة الإنزال و التجبيش (30). على إعتبار أن السلوك المدني و ثقافة المبادرة، وهي رهانات سياسية تتحقق عبر أداة الفعل الجماعي و ليس خارجه.

العمل الجماعي هو ممارسة إجتماعية لكل ما هو سياسي وثقافي،و ما يؤكد هذه المعطيات هي نتائج البحث التي اجريت على 40مستشارا جماعيا حيث تبين أن 28 منهم منخرطون في جمعيات او يترأسونها ،و هو اجراء أصبح مألوف في مجال التسيير الجماعي بإعتباره

وسيلة من وسائل التحكم في الدعم الممنوح للجمعيات، أو تقديمه للجمعيات الموالية لأعضاء المجلس وللرئيس. لذا تصبح الجمعية أداة من أدوات التعبئة السياسية وضمان الولاء الانتخابي ، حيث يصبح الانخراط في الفعل الجماعي أو انخراط سياسي و يتم اختيار أعضاء الجمعية بناء على عنصر القرابة و الولاء و يدعم قوة حضور المعطى القرابي الذي يطغى حينها على كل الروابط الإجتماعية الأخرى 31 .

هذا الأمر هو ما أُنْتَبِه إليه المشرع في صياغة القانون التنظيمي المنظم لاختصاصات المجالس الترابية 14/113،و الذي يمنع تحويل إتمادات او منح مالية لجمعية يكون احد المستشارين عضوا فيها تحت طائلة الغاء عضوية المستشار (32)،و مع ذلك فكل عضو منخرط في الجمعية يعمل على بناء استراتيجية مضادة من أجل الحفاظ على مصالحه،حيث يقدم العضو الجماعي المنخرط بالجمعية استقالته من الجمعية شريطة إعادة تجديد مكتب الجمعية و اسناد مهمة الرئيس و امين المال لاحد المقربين منه ،وهو الأمر الذي يفسر أن العلاقات داخل الجمعيات هي تدبير لمصالح خاصة في إطار جماعي.

فالحياة الجمعية تنبثق من العمل اليومي،و تشتغل في نطاق مكاني محدود أو في تخصص محدد دون الهدف إلى تحقيق ربح مادي بحسب نص القوانين المنظمة للقطاع الجماعي، وهو ما يمكن إعتباره تضليلا لأن اغلب الجمعيات تمارس فعلا سياسيا مقنعا ومستترا ، لأن الأنشطة اليومية لهاته الجمعيات قد استطاعت أن تساهم في تأطير وإفراز نخب وكفاءات استطاعت أن تساهم في تدبير الشؤون اليومية للمواطنين.

هو ما يؤكد ارتباط الفعل الجماعي بالفعل الحزبي و السياسي هو أن نفس الوجوه الانتخابية هم نفس الأشخاص الذي يديرون تنظيمات جموعية، ويساهمون بذلك في حشد أصوات من يستفيدون من الدعم المباشر أو غير المباشر المناسب، الأمر الذي أعتبره حملات انتخابية سابقة لأنها خارجة على نطاق القانون.

كما يمكن تسجيل أن التمويل الحكومي من طرف مؤسسات الدولة لاسيما الجماعات الترابية يؤثر على استقلالية الجمعيات،و يفقدها هامش الحرية في اتخاذ القرارات و على حياديتها (33)،و هو ما سبق أن اشار اليه بول لويس 1988 "Paul Lewis" أن القطاع التطوعي لا يكون مبدعاً وتقدماً إلا إذا كان مستقلاً مالياً، وتقل هذه الميزة كلما قلت الاستقلالية

المالية". بل أن الأمر قد يتجاوز ذلك من حيث التأثير على جودة ونوعية الخدمة المقدمة. لأن الجمعية التي استقادت من الدعم يكون لها هدف أساسي هو إرضاء الجهة المانحة، وهو ما يسبب الكثير من الاختلالات نتيجة كثرة الإحتجاجات عن سوء الخدمات أو الانتقائية في تقديمها .

بحسب نتائج بحث ميداني (34) المنجزة فإن أغلب الجمعيات العاملة و لاسيما بالوسط الحضري مؤطرة سياسيا، فالجمعيات الكبيرة و الموكول لها تدبير دور الرعاية و تسيير الفرق الرياضية و تصفية مراكز الدم يسيطر عليها حزب الاصاله و المعاصرة ،في حين الجمعيات الحقوقية يسيطر عليها أحزاب اليسار و نجد حزب العدالة و التنمية و حزب الأستقلال يسيطران على جمعيات الأحياء .

لعل نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة 2016 قد كشفت أن الأحزاب الي حققت نجاحا بالوسط الحضري هي الاحزاب التي تتوفر على جمعيات فاعلة بتراب المدينة .

في حين الجمعيات بالوسط القروي خاضعة بالضرورة لأكراهات إجتماعية المتمثلة في حجم الخصائص في البنيات التحتية او الخدمات ،أو بناء على توجهات و مصالح الجماعة او توجهات السلطة و المنتخبون .

وفق ما سبق يتضح أن الجمعية هي أداة من أجل امتلاك السلطة،و بالتالي فهي تنظيم إجتماعي وظيفي غير مستقل، بقدر ما هي إطار لبناء استراتيجيات فردية او جماعية لتحقيق أهداف خاصة او مشتركة تبعا لطبيعة رهانات الفاعل الرئيسي المهيمن داخل التنظيم .

يعتبر الرهان السياسي الرهان الأساسي في الفعل الجمعي على إعتبار أغلب الأنشطة الجموعية هي أنشطة من أجل التأثير و اكتساب مواقع جيدة او العمل على تحصينها و الحفاظ عليها .

كما أن استراتيجية الفاعلين تتغير تبعا لنتيجة تدبير الصراع بين السلط المختلفة المرتبطة باختلاف الفاعلين ورهاناتهم، فتدبير شؤون الجمعية يتم عن طريق تدبير الصراع في إطار علاقات القوة والسلطة والنفوذ (35) .

فكل فاعل يحاول تحقيق أهدافه على حساب أو بمساعدة الفاعلين الآخرين، عن طريق استعمال السلطة و علاقات النفوذ وهوامش المناورة و التفاوض و القدرة على التأثير في باقي الفاعلين، وفق ما ذهب إلى التحليل الإستراتيجي لميشيل كروزيه .

فمن يملك القوة و سلطة التأثير هو من يستطيع تحقيق السيطرة والتحكم في العلاقات داخل الجمعية كتنظيم، وبالتالي التحكم في الجمعية من خلال التحكم في الفاعلين المنخرطين فيها. فالسلطة التنظيمية للفاعل أو الفاعلين داخل الجمعية تتشكل عبر توظيف الفاعل لعناصر قوته و استراتيجيته ورهاناته الشخصية، من خلال الاستغلال الأمثل لهوامش الشك المتاحة وفق علاقات تفاوضية مع الفاعلين الآخرين ، باستغلال هوامش المناورة الفعلية التي تقع في مناطق الظل داخل الجمعية كتنظيم .

بالرجوع إلى نتائج البحث يتبين أن انحياز بعض الجمعيات إلى مرشح انتخابي معين، نتيجة أن رئيس الجمعية يملك سلطة تأثير على باقي أعضاء المكتب بما يجعل الجمعية أداة إنتخابية، بدعوى أن الجمعيات تحتاج إلى بناء تحالفات مع المرشحين الإقوياء و الذين يملكون حظوظا كبيرة للفوز. فنقطة الظل تنتج عادة عن عدم احتواء الجمعية كتنظيم إجتماعي و سياسي لكافة المتغيرات سواء داخل أو خارج التنظيم، و هو ما يساعد الفاعل الإستراتيجي على توظيف هذه المنطقة لصالحه و ملأ الفراغات بما يناسبه و يلائم مصالحه ورهاناته.

فكل إختلال أو عدم توازن في الأداء الوظيفي للجمعية هو نتيجة الصراع داخل نفس التنظيم وعدم قدرة الفاعلين على حسم الصراع نتيجة اختلاف الإستراتيجيات و نتيجة اختلاف مصالح الفاعلين .

بهذا المعنى ووفق نتائج البحث و بناء على اسس التحليل الإستراتيجي يتضح أن كل جمعية هي تنظيم اجتماعي متغير، و غير محايد لأنه- بناء و تنظيم - يعمل بشكل ديناميكي من أجل تدبير و استمماج استراتيجيات الفاعلين المتناقضة، و الحفاظ على وحدة التنظيم. بمعنى أن الجمعية عبارة عن فعل اجتماعي يعمل على بناء الافعال و السلوكات الجماعية للأفراد داخل نفس التنظيم و الحفاظ على وحدة الجمعية رغم اختلاف المصالح و تعددها.

الهوامش:

1 بحسب الاحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية فان عدد الجمعيات المرخص لها بلغ حوالي 116 ألف جمعية و عن متوسط تأسيس الجمعيات يصل الى 85 جمعية في اليوم لسنة 2015 .

² تقرير البنك الدولي 1997 والذي اعتبر ان الاقتصاد المغربي مهدد بالسكتة القلبية نتيجة مجموعة من الاختلالات البنوية و اتساع الفوارق الاجتماعية وارتفاع نسبة الفقر .

³ محمد جسوس 2002 سؤال العمل الجمعي جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد 18 6916 يوليوز ض 15-16.

⁴ Rabéa Naciri :Genre et organisation ;l'intégration de l'approche genre dans les structures et le travail des ONGs, publié par l'espace Associatif. 2007

⁵ محاور الاستمارة حددت في المجالات الاثية : محور التحولات الاجتماعية بالوسط الحضري و بالوسط القروي و بالمراكز الصناعية :

⁶ البحث الميداني المنجز باقليم قلعة السراغنة مابين 2005/2015

7 التعليم الاولي - محو الامية - تنظيم الدورات -تسيير المنشآت المائية - تنظيم الرحلات - التخميم دروس الدعم والتقوية - النقل المدرسي الخ .

⁸ و من أهم الامتيازات السلطة داخل المجال القروي و التي انتقلت من الفقيه الى رئيس الجمعية والذي غالبا ما يترشح للانتخابات فيصبح العمل الجمعي طريق نحو العمل الجماعي .

⁹ مثلا يبلغ عدد الجمعيات التابعة لحزب الاستقلال ببلدية قلعة السراغنة حوالي 15 جمعية .

¹⁰ يتراوح عدد الاطفال المستفدين من التعليم الاولي حوالي 150 طفلا و طفلة و يتكفل بتدريسهم شابين من نفس المنطقة بمبلغ 1000 درهم شهريا .

¹¹ تقدم احد المواطنين بشكاية لرئيس الفرع الاقليمي للجمعية المغربية لحقوق الانسان من اجل مساندته , لكن الرئيس انفع و ثار في وجه الرجل قائلا : ديك المرة وقفنا معاك و ملي جات الانتخابات صوتي على التراكطور و سير دابا عند صحاب التراكطور يدافعو عليك

12 محمد جسوس 2002 سؤال العمل الجمعي جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد 18 6916 يوليوز ض 15-16.

13 مفهوم الغيرية الايجابية او العلاقة الايجابية مع الاخر هو موقف فلسفي يدافع عن العلاقات الانسانية الايجابية بين الفرد و الاخرين و قد دافع عن هذا الموقف الكثير من الفلاسفة بدءا من افلاطون وصولا الى جيسدورف و كاستون بيرجي و مورييس ميرلوبونتي و جوليا كريستيفا و ماكس شيلر .

¹⁴ المقصود بها الجمعيات الغير المعترف بها لاسيما جمعيات العدل و الإحسان و الجمعيات التابعة لتيار التوحيد و الإصلاح .

¹⁵ Fatima mernissi 2003 ong rurales du haut atlas LES AIT -DEBROUILLE ed Marsam rabat -P 56

¹⁶ ان قصة محاولة دبح ابراهيم لابنه اسماعيل تقربا الى الله يعكس خلفيات وجوه الفعل الديني المؤسس على فيم التضحية بما يملك الانسان بما في ذلك التضحية بالنفس و المال و الجهد او ما يسمى بالجهاد .

¹⁷ محمد جسوس سؤال العمل الجمعي جريدة الاتحاد الاشتراكي العدد 6916 بتاريخ 18 يوليوز ص 6

¹⁸ Haut Commissariat au Plan :Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif(ISBL)-exercice 2007-Rapport des résultats.Décembre2011.

¹⁹Michealcrozier et FridbergErthart 1977 L acteur et le systeme . Edition du seuil paris P 8

²⁰ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي و تطوير تكنولوجيا التواصل و انتشارها بكل المناطق في بناء عزلة كبيرة بين افراد المجتمع بما في ذلك عناصر الاسرة الواحدة , حيث الحوار و التواصل مع البعيد و عدم التجاوب مع القريب , فشبكات التواصل ساهمت في تعميق ازمة الحوار و التواصل و جعلت كل افراد الاسرة يعيشون داخل هواتفهم و شاشاتهم على حساب علاقات اجتماعية حية و مباشرة .

21

22 احمد ابراهيم ملاوي:أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية؛مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،ع2؛2008ص266.

²³التزود بالماء الصالح للشرب- الدعم المدرسي - جمعيات أباء وأولياء التلاميذ - الأعمال الاجتماعية والخيرية - جمعيات التضامن - جمعيات تنمية الأحياء - السكن ومراكز الاستقبال - تسيير وبناء المساجد وترميمها - الرياضة المدرسية -تطوير وتمثيل المهنيين - الفلاحة - الثقافة - الجمعيات الثقافية -جمعيات فنون الحرب - النهوض بقطاع المرأة - - الفروسية وركوب الخيل - التاطير والتربية الرياضية - الرعاية الاجتماعية لدار الطالب - حماية البيئة - الطفل والشباب - التجارة - جمعيات الرياضات الجماعية - مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة - - جمعية الشرفاء والأضرحة - جمعيات الأطر التربوية - جمعيات المقاولات - جمعيات المحافظة على التراث - جمعيات المهاجرين - الصناعة التقليدية - جمعيات الدراسات حول الإسلام والإيمان - جمعيات محاربة الامراض والوقاية - جمعيات الإعلام المكتوب - جمعيات التعليم الأولي والحضانة - جمعيات حماية المستهلك - جمعيات مهنيو الصحة - جمعيات رعاية الأيتام والمسنين - السياحة -،تسيير الاطفال في وضعية صعبة - المراكز الرياضية - المرأة المعنفه - الدراجات الهوائية - كرة القدم - جمعيات قداماء التلاميذ - جمعيات التراث - جمعيات الانشاد الديني - جمعيات الصيد و القنص - جمعيات تربية الطيور - جمعيات تصفية الدم .

²⁴تلاميذ المسيد وجميعهم دون البلوغ كانوا هم أيضا مقدسين من لدن العامة إذ هم شرعا لا يأخذون بذنب ما لم يبلغوا. وكانت دعواتهم وما يقرأونه من آيات القرآن تُعتبر من لدن العامة مقبولة عند الله ويرجى منها الخير لعامة الناس.

وإذا دخلت امرأة حامله في طور المخاض وعُسِرُ مخاضها يحضر زوجها عند فقيه المسيد ليأمر هذا التلاميذ بالطواف بالأزقة والشوارع وهم يدعون الله للحاملة أن يسعدها بفرجه ويعجل لها بوضع مولودها .

كان اختيار أطفال دون البلوغ لهذه المهمة مقتبسا مما أثر عن الترغيب في مشاركة الأطفال الذين لم يبلغوا الحلم في صلاة الاستسقاء وتضرعهم الى الله أن يسقي عباده وبهيمته والأرض والحرث فهم في هذه السن موطن البركة يسمع الله دعواتهم ويرحم بهم من يشاء لأنهم لا يرتكبون من الذنوب ما قد يرتكبه البالغون وهم لا يُسألون عما قد يرتكبونه من ذنوب لأنهم لم يبلغوا سن التكليف

²⁵ و أن الاطفال كانوا يؤدون مبلغ بسيطاً يوم الاربعاء و يسمى بالاربعاية هي مبلغ من المال يحمله الصبي الى الفقيه ، والمبلغ يختلف باختلاف وضعية الصبي فهو مؤشر على الحالة المادية للأسرة ، فالمبلغ المهم يعني أن الأسرة غنية و المبلغ البسيط يعني أن الأسرة فقيرة

²⁶ حسن المجاهد : اطروحة لنيل دكتوراة الدولة في علم الاجتماع في موضوع : مقاربات سوسيولوجيا جاك بيرك 2001 ص : 70

²⁷ التنمية المستدامة - محو الامية - التعليم الاولي - دعم الاطفال فوظيفية خاصة - رعاية المسنين - كرة القدم - الدرجات الهوائية - الجري و العدو الريفي - كرة السلة - كرة الطائرة - كرة اليد - الركبي - حقوق الطفل - الجمعيات التربوية - حقوق الانسان - الكراطي - فنن الحرب - حقوق المرأة - القنص - تربية الطيور - دور الطالب و الطالبة - الموسيقى - الانشطة الترفيهية - دوروس الدعم والتقوية - تحفيظ القران الكريم - الجمعيات السكنية

28 دفيدهيد ، نماذج الديموقراطية ، ترجمة فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية 2006 ، ص 41

29 الرجوع الى الفصل الاول الخاص بالاطار النظري للبحث

³⁰ من خلال نتائج البحث الميداني تبين ان اغلب الجمعيات تعيش صراعات متعددة و صل اغلبها الى القضاء

³¹ هشام شرابي: البنية البطركية؛ بحث في المجتمع العربي المعاصر، دار الطليعة بيروت، 1987؛ ص 28.

³² المادة 65 من القانون التنظيمي 14/113 : يمنع على كل عضو من أعضاء مجلس الجماعة أن يربط مصالح خاصة مع الجماعة أو مع مؤسسات التعاون أو مع مجموعات الجماعات التابعة لها، أو أن يبرم معها أعمالاً عضواً فيها، أو مع الهيئات أو مع مؤسسات العمومية أو شركات التنمية التابعة لها، أو أن يبرم معها صفقات الشغل أو عقوداً للكراء أو القنناء أو التبادل، أو كل معاملة أخرى تهم أموال الجماعة، أو أن يبرم معها صفقات الشغل أو التوريدات أو الخدمات، أو عقوداً لامتياز أو الوكالة أو أي عقد يتعلق بطرق تدبير امرفاق العمومية للجماعة أو أن يمارس بصفة عامة كل نشاط قد يؤدي الى تنازع امصالح، سواء كان ذلك بصفة شخصية أو بصفته مساهماً أو وكيلاً عن غيره أو لفائدة زوجه أو أصوله أو فروع.

33 <https://ae.linkedin.com> مقال لاحمد كرم تحت عنوان العمل التطوعي منشور على الرابط :

34 انجز هذا البحث في سياق اعداد رسالة لنيل الدكتوراه حول الفعل الجماعي ومؤشرات التنمية

³⁵ وهو ما اكدته نتائج البحث حيث ان استراتيجية الجمعيات التابعة لحزب الاستقلال ببلدية قلعة السراغنة تختلف انشطتها و مواقفها حسب موقع الحزب ، حين يكون الحزب في الاغلبية تكون أنشطة الجمعيات ذات اهداف خدمية و حين يكون الحزب في المعارضة تصبح أنشطة الجمعيات احتجاجية .